السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

الخميس 28 تموز 2016 – الموافق 23 شوال 1437 هـ ـ العدد 13426

AS-SAFIR Arabic political daily - Thursday July 28, 2016 N° 13426

1

التهديدات المتبادلة بين إيران والسعودية.. إنْ بقيت مجرد كلام، فلا بأس، أما الخوف فمن انزلاقها إلى فعل مدمّر. وفي اليمن، رصد للسياسة وتاريخ البلاد عبر أحاديث صالون للحلاقة.

2

تحالف «الشيخين» في تونس، وراؤه المصلحة المباشرة فحسب وإن على حساب القناعات. وفي «فكرة»: الدول الأكثر غنى تستقبل النذر اليسير من اللاجئين، بحسب تقرير «أوكسفام». و«بيتونة» عن مآسي القلم!

3

الرعب من فوز الاسلاميين بالمغرب يدفع وزارة الداخلية للشطب في قيود الناخبين. «بألف كلمة»، حكايا من فلسطين. وعلى الموقع: تحوّل العلاقات السعودية اليمنية خلال قرن، والغاء البكالوريا المصرية، ومحنة المثليين في المغرب..

4

غزّة: الوجوه المُختلفة للحصار

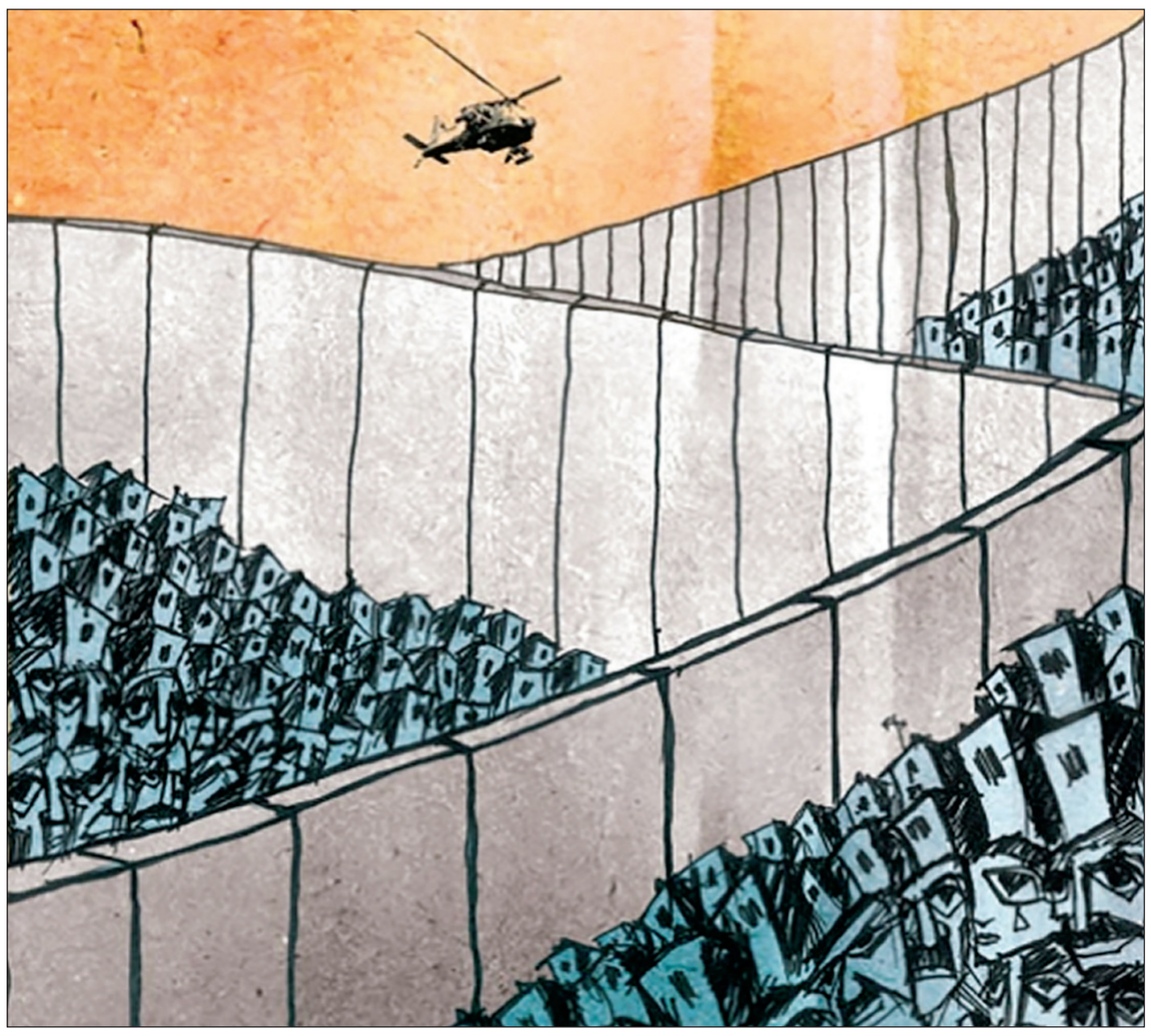

نضال خيري ـ فلسطين

حين غادرتُ غزّة في العام 2011، وكان الحصار الإسرائيليّ قد أرخى بغمامة سوداء ثقيلة على الأحوال المعيشيّة والقدرة الشرائيّة للناس لبضع سنوات آنذاك، كان العديد من المشاريع الصغيرة كمحال البقالة وبيع اللحوم المُجمّدة والمطاعم الشعبيّة والورش والمعامل الصغيرة التي تُنتج بعض أنواع الأغذية والحلويّات.. قد بدأت بالتكاثر كالفطر في أزقّة مخيّمات ومدن القطاع المحاصر.

لم يبدأ هذه الموجة من الاستثمارات الصغيرة عائلاتٌ ثريّة معروفة بنشاطها التجاريّ التقليديّ، بل أناس بسطاء لديهم مدّخرات متواضعة يرغبون بتشغيلها، أو موظّفون صغار يسعون لمصدر دخلٍ إضافيّ، أو متعطّلون من الفئة التي تُسمّى في غزّة بـ «عمال إسرائيل»، كناية عن الـ100 ألف عامل الذين استغنت الأخيرة عن قوّة عملهم ليُتركوا في مواجهة العوز. وقد ارتُجلت غالبيّة هذه المشاريع على عجل، من خلال اقتطاع أصحابها أجزاءً من أماكن سُكناهم وتحويلها إلى مساحة للعمل، أي أنّ رأسمالها الأساسيّ كان يتمثّل في إعادة اختراع الحيّز المكانيّ الضيّق وتكييفه للقيام بوظيفة جديدة تتعدّى وظيفته التقليديّة كمأوى فحسب.

وجاءت تجارة الأنفاق بين غزّة وسيناء، والتي بدأت بالازدهار باطّراد بعد بدء الحصار المُشدّد عام 2007، لتدفع اقتصاد المشاريع الصغيرة هذا إلى حدود جديدة من التوسّع والنمو. فقد غذّت هذه التجارة السوق المحلّي بمجموعة متنوّعة وكبيرة من السلع التي افتُقدت تماما جرّاء القيود الإسرائيليّة المشدّدة، وأعادت في الوقت نفسه الكثير من الورش الحرفيّة، مثل النجارة والحدادة والألمنيوم وغيرها.. إلى العمل مجدّداً بتوفيرها للمواد الخام التي منعت إسرائيل دخولها إلى غزّة. وهو الأمر الذي مكّن في نهاية المطاف من استيعاب جزء من قوّة العمل الغارقة في البطالة، أكان في شبكة الأنفاق ذاتها أو في المشاريع التي ازدهرت ارتباطاً بنشاطها. وهكذا، أصبح بالإمكان رؤية صاحب المطعم الشعبي وهو يفتتح محلا جديدا لبيع السلع المُعمّرة، أو رؤية صاحب البقالة الصغيرة وهو يُوسّع أعماله بافتتاح ورشة لإنتاج الحمص أو دكّان لبيع الوقود والمولّدات الكهربائيّة.

تجارة الأنفاق وأخلاقيّاتها الجديدة

مع أنّ تجارة الأنفاق كانت الوسيلة الإبداعيّة الأهم في محاولات الغزيّين للتفلّت من القبضة الإسرائيليّة على حياتهم، والتكيّف مع الظروف الصعبة التي خلقها الحصار، إلاّ أنّ ازدهارها على نطاق كبير وغير منضبط، أهدر أيّ طابع «مقاوم» لها مع الوقت، وأبعدها كثيرا عن دورها المفترض كرافعة وطنيّة ذاتية لمشروع مواجهة الحصار. وقد وصلت هذه التجارة حدّا راحت تلتهم عنده السياسة والمجتمع في آن معا، وخلقت عبر هذه الصيرورة قيماً وأخلاقيّات وأنماطاً استهلاكيّةً تتناقض في مبناها ومعناها مع الظروف المأساويّة التي خلّفها الحصار.

أصبحت الحكومة الحمساويّة التي تُدير قطاع غزّة تعتمد اعتمادا رئيسيّا في مصاريفها التشغيليّة وتوسّعها البيروقراطيّ على الضرائب التي تجبيها على البضائع المُوردّة من الأنفاق، وعلى الرسوم التي تحصل عليها لقاء منح تراخيص لافتتاح أنفاق جديدة (شكّلت هيئة رسميّة لهذا الغرض تحت اسم «هيئة الأنفاق»). وراحت الثروات تتراكم لدى فئة اجتماعيّة جديدة من التجّار والسماسرة المرتبطين بهذه التجارة، والذين كانوا يعيدون ضخّ أرباحهم منها في شراء الأراضي والعقارات بغية استغلالها للبدء بمشاريع جديدة مثل الاستراحات الترفيهيّة والشاليهات وصالات الأفراح، أو لاستخدامها كمخزنٍ للقيمة. وبدأت تنتشر في غمرة هذه الحالة قيم «البزنس» و«الفهلوة» لدى أناسٍ ينتمي أكثرهم لفئات اجتماعيّة متواضعة لم يسبق لها العمل في مجال التجارة، وأصبحَ التديّن الظاهريّ من الإكسسوارات الضروريّة للنشاط التجاري، وازدهرت أساليب المضاربة والاحتكار والأعيب النصب والاحتيال (في واقعة شهيرة، جمعت شبكة من أعضاء «حماس» ومُقرّبون منها أموالا طائلة قُدّرت بحوالي 20 مليون دولار من الناس عبر إيهامهم باستثمارها في الأنفاق ليكتشفوا لاحقا أنّ الأمر كان خدعة مُدبّرة لسلبهم أموالهم).

الدوامة المجنونة من الربح والمصلحة الآنيّة أعْمت كلّ من غرقوا فيها بحماسة عن حقيقة أنّ تجارة الأنفاق كانت قائمة على أساسٍ هش، وأنّ تبدّل أحوال السياسة وتقلّب أمزجة الجغرافيا كان كفيلاً بإطاحتها في أيّ لحظة، وأنّه كانت هنالك حاجة ماسّة لأن تبقى هذه الحقيقة ماثلة أمام حكّام غزّة منذ البداية للعمل على أساسها. لكن الوقت كان قد فات كثيراً في صيف العام 2013. إذ أدى سقوط حكم محمّد مرسي في مصر وشروع الجيش المصريّ بعدها بإجراءات حاسمة لإغراق حدود غزّة الجنوبيّة بالمياه والقضاء على الأنفاق قضاءً شبه كامل، إلى ضرب غزّة بموجة من الركود والكساد، مع انقطاع تدفّق السلع والمواد الخام التي وفّرت الأساس لنشاط القطاعات الإنتاجيّة والمشاريع الصغيرة في السابق. وسرعان ما وصلت ارتدادات هذه الهزّة إلى حركة «حماس» نفسها التي أعلنت حكومتها أنّها عاجزة عن دفع رواتب موظّفيها البالغ عددهم 40 ألف شخص تقريبا.

وفي ربيع العام 2014، وفي خطوة رآها الكثير من المراقبين كمحاولة لمجابهة الضغوط الشديدة الوطأة عليها مالياً وسياسيّاً، وقّعتْ حركة «حماس» على وثيقة مصالحة جديدة مع «فتح»، عُرفت باسم «وثيقة الشاطئ» التي نصّ أهمّ بنودها على دراسة وتقنين أوضاع الموظّفين الذين عيّنتهم في أجهزة حكومتها بغزّة، كمقدّمة لإدماجهم في الجهاز البيروقراطي للسلطة الفلسطينيّة في ظلّ حكومة توافق وطنيّ تَجمع بين الضفّة الغربيّة وغزّة. ومع أنّ المصالحة بين الطرفين لم ترَ النور هذه المرّة (كما في مراتٍ سابقة كثيرة)، إلا أنّ الحراك الحمساويّ في الموضوع الداخلي بات يتمحور منذ ذلك الوقت على قضيّة الموظّفين خاصة، ويعتبر أنّ المصالحة غير ممكنة قبل اعتبارهم موظفين شرعيّين ودفع رواتبهم من خزينة السلطة في رام الله التي يموّلها المانحون الدوليون.

تكيّف السلطة أم تكيّف المجتمع؟

علاوة على هذا، كانت النتيجة الحاسمة لانهيار تجارة الأنفاق استعادة إسرائيل مجدّداً لهيمنتها الكاملة على اقتصاد قطاع غزّة، بطريقة أكثر فاعليّة وخبثاً. وكما استخلصت مقالة عرفات الحاج «الطور الثاني من حصار غزة.. أكثر تحديداً وفتكاً» التي نُشرت على صفحات «السفير العربيّ» فقد دخلت غزّة منذ تحييد اقتصاد الأنفاق، ما سمّاه «الطور الثاني» من الحصار الإسرائيليّ. في هذا الطور، أصبحت إسرائيل تلعب مع قطاع غزّة لعبة مزدوجة: إنّها من جانب تمنع وتعرقل دخول المواد المُستخدمة في الأنشطة الاقتصاديّة الإنتاجيّة إليه، لكنّها تُسهّل من الجانب الآخر إغراقه بالسلع الاستهلاكيّة من شتّى الأشكال والألوان، مُستهدفة إفراغ جيوب سكّانه من مدّخراتهم واستنزاف دخولهم في حلقة مفرغة يغيب فيها الإنتاج ويسيطر عليها الاستهلاك بالكامل. وقد اكتسبت هذه اللعبة المزدوجة دوراً أعمق تأثيرا بعد الحرب الإسرائيليّة المُدمّرة على غزّة صيف 2014 (بدأت في 7 تموز /يوليو إثر قصف صاروخي من غزة رداً على قتل المستوطنين تعذيباً وحرقاً الطفل محمد أبو خضير من مخيم شعفاط قرب القدس، في 2 تموز/يوليو، ودهس اثنين من العمال العرب. وربما يمكن اعتبار تاريخ اختتام جولتها هذه في «مؤتمر المانحين» في تشرين الأول/ أكتوبر في القاهرة). فقد بات بمقدور إسرائيل السيطرة على عمليّة إعادة الإعمار بكلّ تفاصيلها وإدارتها بالاتّجاه الذي يُناسب أهدافها، واستخدامها كأداة لابتزاز الفلسطينيّين بالطريقة التي تحلو لها.

إذا كانت حركة «حماس» قد رهنت توسّع حكمها وتعميق نفوذ سلطتها بالاعتماد الكبير على تجارة الأنفاق في الطور الأوّل من الحصار، وتساهلت مع ظواهر الإثراء الجديد التي رافقتها بكلّ ما ولّدته من استقطابات اجتماعيّة وصعود لقيم الربح والاستهلاك، فإنّ استجابتها للطور الثاني منه لم تشذ عنّ المنطق الضيق الأفق ذاته القائل بضرورة الحفاظ على السلطة والنفوذ حتى لو جاء ذلك على حساب المجتمع وعلى حساب مناعته في مواجهة الحصار.

وبدلا من أن تستفيد الحركة من الدروس القاسية لهذا الحصار لصياغة استراتيجيّات صمود واكتفاء ذاتيّ ـ أو أقلّه استراتيجيّات «طوارئ» ـ فقد أظهرت على العكس من ذلك تكيّفاً لافتاً وغريباً مع الضرب المُتجدّد من العيمنة الاقتصاديّة الإسرائيليّة على غزّة. وتجلّى هذا خاصة في ازدياد اعتماد حكومتها على الضرائب التي تجبيها على السلع المورّدة من المعابر الإسرائيليّة، وهو الأمر الذي مكّنها من دفع جزء من رواتب موظّفيها بانتظام خلال الأشهر القليلة الماضية، لكنّه ربطها بالمقابل ربطاً أوثق بآليّات التحكّم الإسرائيليّ بحركة التجارة، وأرغمها على الرضوخ للإستراتيجية الإسرائيليّة لإغراق غزّة بالبضائع الاستهلاكيّة، لأنّ هذا الأمر يصب في نهاية الأمر في مصلحة زيادة جبايتها الضريبيّة.

خلاصة: أسئلة غير بريئة!

سنوات الحرب والحصار الظالم على غزّة كانت من أشنع ما تعرّض إليه هذا المكان منذ النكبة. هذه الحقيقة، على كلّ ما فيها من فظاعة، يجب ألا تمنع من الاعتراف بأنّ إدارة الفلسطينيّين لملفّ الحصار خلال السنوات السابقة كانت مليئة بالأخطاء، وأنها لم تصب في نهاية الأمر في تعزيز صمود غزّة وتحصين مناعتها الداخليّة، وأن تورّط «حماس» في لعبة السلطة وتكاسل القوى الفلسطينيّة الأخرى عن لعب دور ذي معنى في هذا الصدد قد جعل من هذا الحصار أكثر قسوة على الفلسطينيّين في غزّة، الأمر الذي يجب أن يطرح بذاته الكثير من الأسئلة اليوم: ما الذي تعنيه بالضبط القوى الفلسطينيّة حين تتحدّث عن ضرورة «إنهاء الحصار» على غزّة؟ ما الفائدة من إدخال هذا العدد من السيارات الحديثة من آخر طراز إلى غزّة فيما لا يستطيع الكثير من الناس هناك دفع ثمن مواصلات تُقلّهم إلى أماكن عملهم أو جامعاتهم؟ ما الفائدة من وجود كلّ هذه السلع الاستهلاكيّة على أرفف المحال و «المولات» في ظلّ ارتفاع معدّلات سوء التغذية عند الأطفال والنساء؟ هل إنفاق الملايين على بناء مساجد فخمة ومكيّفة خير وأبقى من تأسيس «بنك طعام» يُقدّم لكلّ الأطفال الفلسطينيّين في غزّة وجبة يومية صحيّة ومتكاملة غذائيّاً ويقيهم ذل الانتظار في طوابير المؤسسات الخيريّة التي تلتقط لهم الصور المهينة لتقدّمها للمحسنين في كلّ مكان طلبا للمزيد من المساعدة؟ هل الدور الذي تقوم به كلّ هذه المؤسسات الدوليّة الإغاثيّة في غزّة إنسانيّ فعلا؟ ولماذا نُسلّمها رقابنا على هذا النحو بدون أدنى تدقيق في أجنداتها؟ ألا تستحقّ الموارد المالية والطاقات المهدورة في ورش العمل وصالونات العلاقات العامة السياسيّة المبتذلة التي يحدد عناوينها الممولون الأجانب، أن تذهب لمصلحة إيجاد تعاونيّات تطوعيّة لتحسين منظومة الصحّة العامة والنظافة والتعليم؟ وهل نستطيع أخذ زمام المبادرة والبدء بالتفكير بإمكانيّات الاعتماد على الموارد الذاتيّة وتنظيمها بما يُهوّن ولو قليلًا من ويلات الحصار الذي قد يمتدّ لسنوات أخرى طويلة، ويوزّع أعباءها بشيء من التساوي على كلّ الناس؟

رامي خريس

باحث اقتصادي من فلسطين

قصص عن «قمّة الخيمة» في نواكشوط

فُضّت جلسة الخيمة وتفرّق الذين اجتمعوا تحت ظلّها وشاركوا في أعمال القمة العربية الـ27 التي اقتصرت على يوم واحد في 25 تموز/ يوليو، عكس العرف المتّبع سابقاً. قمّة اليوم الواحد لم تخرج بقرارات مثيرة ولا مؤثرة، وكان أهمها حسب ما جاء في بيانها تبنّي المبادرة الفرنسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية. تفرق الجمع لتبقى الكثير من القصص.

كانت القمة مصدراً للكثير من الجدل في موريتانيا وسبباً لوقوع سجالات عديدة.. وهي أثّرت بشكل واضح في سير حياة المواطن الموريتاني، فتحضيراتها شلّت طرقاً بنواكشوط، لإعادة تأهيلها، في المناطق المخصصة للقمة والتي قد يراها الضيوف (وهي منطقة «تفرغ زينة» تحديداً المترفة وبعض الأماكن المجاورة لها). وكانت تلك الأعمال من تمويل السعودية. المحاولات الترميمية أثارت بدورها جدلًا، حيث شابت صفقاتها شبهات الفساد، إذ كانت بالتراضي ومنحت لمقربين من الرئيس الموريتاني، وكانت مخرجاتها دون المنتظر مقارنة بالأموال المصروفة. وكتب الناشط والمدوّن سيدي الطيب ولد المجتبى عن التربّح من التجهيز ذاك: «هناك جهود حثيثة للتربح من القمة العربية.. وأكثر المستفيدين حتى الآن هم أبناء وأقارب وشُركاء الجنرال ولد عبد العزيز». بدوره علّق الكاتب الموريتاني عباس أبراهام على التحضيرات: «رأسمالية الكوارث هو المصطلح الذي أذاعته نعومي كلاين لوصف اتجاهات جديدة في الخصخصة ومصادرة الملكية العامة وإطارات النفع العام، التي تنتهز فيها الأنظمة الاقتصادية الجديدة حالات استثنائية، بيئية أو كوارثية، للقيام بتوسعات للملكية الخصوصية وللخصخصة والتخلّص من النفع العام».

وبالنسبة للنظام الموريتاني فثمّة رأسمالية المناسبات. والقمة العربية المُستضافة هي فرصة ذهبية لتدمير المجتمعات الأهلية التي «تُشوِّه» الإطار الجمالي كما يفترض به أن يكون في عيون البعض. ولا بدّ من سحقها باسم تجميل المدينة وباسم عدم «الافتضاح أمام الضيوف». ومَن الإجراءات، إجلاء الباعة الجائلين والمتسولين وكل مظاهر الفقر في محاولة إظهار طابع مترف «للمنطقة العربية» من نواكشوط، وهي تسمية أطلقها نشطاء على منطقة انعقاد القمة وسكن الضيوف، في إشارة إلى أن نواكشوط تحولت لمدينتين، حيث تمّ تنظيف وتجميل المنطقة المترفة أصلًا. وحين أتى المطر قبل ثلاثة أيام من القمة الذي حول نواكشوط لمستنقع كبير بسبب غياب الصرف الصحي، قامت الجهات المعنية بشطف المياه عنها وتركت مناطق نواكشوط الفقيرة لقدرها وعذاباتها. بعض المواطنين سخر من تلك التفرقة في الاهتمام والتطوير. علق المواطن أحمدو محمد: «أتمنى أن تعقد القمة في منطقتي من نواكشوط حتى يلتفت اليها النظام ويحسن وضعها، لكن لا أعتقد أن ذلك سيتم، فنظامنا لا يكترث بالفقراء رغم أن الرئيس يقول إنه رئيس الفقراء»...

فترة ما قبل القمة، شهدت كذلك تضييقاً كبيراً على الحريات، حيث اعتقال عشرات النشطاء في قضايا متعددة، أبرزها قضية الصحافي والناشط الشيخ باي ولد محمد الذي رمى حذاءه بشكل رمزي في وجه الناطق باسم الحكومة من دون أن يصيبه، كاحتجاج منه على «كذب الوزير على الشعب». حكم على الشيخ باي يوم 14 تموز / يوليو بالسجن ثلاث سنوات نافذة، على الرغم من أن النيابة طالبت بأخفّ عقوبة، لكن القاضي حكم عليه بأقصى حد للعقوبة، وهو ما اعتبر إنذاراً ورسالة للنشطاء بأن الاحتجاج ليس مقبولًا. وبعد ذلك اعتقل تسعة نشطاء بسبب تضامنهم مع الشيخ باي، ولا يزالون ينتظرون المحاكمة، وتمّ قمع أغلب الاحتجاجات المتضامنة معه، حتى أن الأمن اعتقل ناشطَين آخرَين كانا يشرحان قضية الشيخ باي لبعض الصحافيين الأجانب، وحدث ذلك بعد ساعات من اختتام القمة، هذا بالإضافة لاعتقال ثلاثة عشر ناشطا من مجموعة حقوقية هي «مبادرة انبعاث الحركة الانعتاقية» («ايرا») على خلفية قضية أخرى.

والتضييق طال حركة الناس، ففي يوم الاجتماع وما قبله أغلقت الطرق القريبة والمؤدية لمنطقة القمة. ولم يسلم الصحافيون من التضييق في أيام القمة نفسها، فقد منعت مؤسسة «صحراء ميديا» بالإضافة لـ «وكالة أنباء الأخبار» من تغطية القمة، حيث سحبت اللجنة المشرفة اعتماد مندوبي المؤسستين. وقد نددت هيئات صحافية وأحزاب سياسية بتلك الخطوة، هذا بالإضافة لمنع عدد من مراسلي القنوات الأجنبية من تغطية جلسة الافتتاح، وقد شابت كذلك تغطية التلفزيون الرسمي الكثير من الهفوات، حيث قطع صوت جلسات القمة وانقطع البث لفترات طويلة.

وشكّلت القمّة صدمة للكثير من المواطنين الموريتانيين، ليس بسبب قراراتها التي لا يعوّلون عليها، بل بسبب بُهوت الحضور العربي، حيث غاب أغلب الرؤساء والملوك العرب، فلم يحضر سوى أمير الكويت ورئيس السودان ورئيس جيبوتي ورئيس اليمن ورئيس جزر القمر ورئيس تشاد بالإضافة لأمير قطر الذي غادر جلسات القمة قبل أن يلقي كلمته. جلس لفترة وجيزة كأنه في ترانزيت، وطار نحو أميركا اللاتينية.. لم يحضر من رؤساء الدول المؤسسة للجامعة العربية سوى رئيس الوزراء اللبناني تمام سلام.

الحضور الباهت، ولّد حالة من الغضب ومن الشعور بعدم الاكتراث بموريتانيا وشعبها، وتعالي «القادة» العرب عن الحضور لها، وتعمُّد تقزيم القمة المنعقدة على أرضها، وهو ما يزيد من شعور الموريتانيين بأنهم ينظر إليهم بدونية من قبل الدول العربية، على الرغم من تعلق الكثير من نخبهم بالعروبة والانتماء للفضاء العربي. وكتب الصحافي الموريتاني أحمد ولد الوديعة تعليقا على الحضور العربي: «نهرب من أفريقيا ويهرب منا العرب، نسخرُ من أفريقيا ويسخر منا العرب، نضيق ذرعاً بالهوية الأفريقية ويغمز العرب في هويتنا العربية..». وموريتانيا دخلت للجامعة العربية سنة 1973 بعد استقلالها بثلاث عشرة سنة، وخاضت معارك ديبلوماسية لأجل ذلك الانضمام.

إنه حال شبيه بمعلقة الشاعر الأعشى:

عُلّقْتُهَا عَرَضاً، وَعُلّقْتْ رَجُلًا

غَيرِي، وَعُلّقَ أُخرَى غَيرَهَا الرَّجُلُ

أحمد ولد جدو

كاتب ومدون من موريتانيا

وجوه اليمن الجميلة!

أصحابها هم ماجد وفارع ونبيل وعبده ورضية وسارة ووميض وبشرى... وعشرات سواهم ممن نعرفهم بشكل مباشر وخبرْنا أفكارهم ومواقفهم على صفحات ملحقنا، وغيرهم كثر بالتأكيد، الذين لولاهم لمات الناس غماً أو لأكلوا بعضهم بعضاً، ضيقاً بالظلم ويأساً من الظروف القاتلة. وهم يدْعون إلى انتهاء القتال الأهلي المدعوم إقليمياً بشدة، والمحاط دولياً بعدم الاكتراث.. بشرط ألا يفيض عن حدود معينة (هي البلاد بأهلها وعمرانها الذين يمكنهم الذهاب إلى الجحيم) إلى تهديد ما هو «استراتيجي»!

«محايدون»، قيل فيهم. عمّن وعن ماذا؟ النعت الذي أطلق بقصد إدانتهم أو تحقيرهم يحمل فعلياً معاني تشي بطبيعة مُطْلقيه: يدافعون عن الاستقطاب القائم، كلٌ عن معسكره. وعلى الرغم من أنهم يعرفون تماماً أن هذه الحرب الأهلية ـ كما سواها هنا وفي كل مكان ـ ستنتهي إلى تسوية بين المتحاربين، تكون سعيدة أو موفقة إلى هذا الحد أو ذاك، إلا أنهم يتصرفون كمالكين للحق المطلق في الغلبة. بل ينتظرون تأييد الناس لحقهم هذا، وكذلك يعتبرون أنفسهم مالكين للحقيقة المطلقة، فيقول قيادي في «أنصار الله» تبريراً لتوقيف الباحث اللامع ماجد المذحجي منذ أيام: «تلقينا بلاغات تشير إلى قيامه بتزويد منظمات ووسائل إعلام خارجية بمعلومات مغلوطة عن الشأن اليمني، فتمت مواجهته بذلك». يا سلام! هي الحجة التي لطالما استخدمتها الأنظمة المستبدة وما زالت. فإن عجزت عن غسل الأدمغة وعن الإلهاء أو الإفساد، تعمد إلى الإخافة والترهيب، وتنتهي بالاعتقال والإخفاء والقتل.

الصراع القائم في اليمن عقيم ولن يفضي لغير مزيد من الخراب. هذا ما يقوله هؤلاء، ويسعون لتعجيل يوم توقف الطائرات والمدافع عن نشر القتل والدمار ومعهما الجوع والتشرد. وهم يعتبرون أن درجة البؤس التي وصلت إليها الحياة السياسية في بلادهم، وإفلاس جميع الأطراف لسعيها إلى تحقيق مكاسب ذاتية تتعلق بالسلطة (والثروة) بلا اعتبار للأثمان، يفرضان الانتقال إلى وقف القتال ثم البحث في إعادة تعريف الإجماع الوطني وتأسيسه، والتوافق حوله. حتى يستعيد اليمن سعادته، وهو البلد العريق والجميل، بالغ الثراء في الإمكانات لولا أوغاده! وقد يُدهَش اليمنيون لو عرفوا كم تشبه حالهم وتجربتهم أحوال سواهم في المنطقة، وإنْ بتغيير في بعض العناصر والمعطيات... ولعل ذلك ينبئ بأن تبيّن ملامح ما بعد خرابنا الحالي قد آن أوانه!

نهلة الشهال

العربي السفير

متابعات

78 حادث نقل مائي في مصر تمّ تسجيلها في الفترة بين 1 تموز/ يوليو 2011 و30 حزيران/ يونيو 2016، توفي فيها 291 شخصاً. يضم الإحصاء فقط الحوادث التي وقعت فيها خسائر بشرية عبر المسطحات المائية الرئيسية داخل المياه الإقليمية المصرية، فيما لا يشمل ضحايا الهجرة غير الشرعية

التهديدات المتبادلة بين إيران والسعودية

ديانا حلبي ـ سوريا

في العشرين من حزيران / يونيو الماضي أصدر قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، الجنرال قاسم سليماني، بياناً نقلته «وكالة فارس للأنباء»، حذر فيه حكام البحرين من أنّ ممارساتهم القمعية لن تُبقي «لشعب البحرين خياراً إلا المقاومة التي سيدفع آل خليفة ثمنها، ولن تسفر إلاّ عن زوال هذا النظام المستبد». انتقد النظام البحريني رسمياً وعبر أدواته الإعلامية البيان كما انتقدته أغلب دول مجلس التعاون، بل إن ناطقاً باسم المجلس رأى أنّه يشير إلى أنّ «لدى الحرس الثوري خطة حقيقية لزعزعة الاستقرار في المنطقة».

أما الردّ السعودي فلم يتأخر طويلًا وكان أكثر وضوحاً. ففي التاسع من تموز / يوليو الماضي، وقف تركي الفيصل، رئيس الاستخبارات السعودية السابق وسفير بلاده السابق إلى واشنطن، أمام المشاركين في باريس في مؤتمر دعت له منظمة «مجاهدي خلق» الإيرانية، ليعلن تأييده للانتفاضات في إيران وأنه «يريد إسقاط النظام» في طهران.

توضيحات

تسارعت التوضيحات الإعلامية لما قاله المسؤولان الإيراني والسعودي. فمن جهة، رفض المتعاطفون مع الجنرال الإيراني اعتبار بيانه «تورطاً غير محسوب» أو «تحذيراً تكتيكيا» لتحفيز النظام البحريني على مراجعة قراراته. فالرسالة، حسب ذلك الرأي، هي من «مسؤول لا ينفعل»، وبيانه يتضمن رسالة «لا تعبر فقط عن اللواء قاسم سليماني بل وتعبر عمن هو أعلى من اللواء قاسم سليماني». وبالغ آخرون فاعتبروا بيان الجنرال الإيراني «بات يمثّل موضوعاً ملحاً لحسْم الخرائط في الإقليم وانطلاقا من البحرين». تجدر الإشارة إلى أنّ بيانَ سليمانيَ صدر عشية إعلان النظام البحريني تجريد الشيخ عيسى قاسم من جنسيته. والشيخ قاسم هو المرجع الديني لـ «جمعية الوفاق»، أكبر التنظيمات السياسية في البحرين، والتي تمّ حظرها مؤخراً. وبذلك القرار، اندرج اسم الشيخ ضمن قائمة تزيد على 250 مواطناً بحرينياً جُرِّدوا تباعاً من جنسيتهم منذ أواخر 2012.

من جهتهم، بيّن المتعاطفون مع رئيس المخابرات السعودية السابق أنه تحدث بصفته الشخصية لا الرسمية، ولكنه في الوقت نفسه كان يعبّر عن «المزاج العام السعودي الرسمي والشعبي»، وأن مشاركته في المؤتمرهي رسالة تحذيرية إلى طهران بأن بإمكان السعودية أيضاً أن تتحرك لدعم أنشطة المعارضة الإيرانية داخل البلاد وخارجها. لم يربط الأمير السعودي إعلان رغبته بتغيير النظام في إيران ببيان الجنرال سليماني حول البحرين، ومع ذلك لا يمكن التغافل عن أن حضوره في مؤتمر «منظمة مجاهدي خلق» أتى في سياق التصاعد الملحوظ في المواجهات الإعلامية بين بلاده وإيران منذ رفع العقوبات الدولية عن الأخيرة في أعقاب التوصل إلى تسوية بشأن برنامجها النووي.

يبقى غامضاً سبب التوقيت الذي اختاره المسؤولان الإيراني والسعودي الرفيعا المستوى لتبادل التهديدات العلنية. فمعاناة المعارضة في البحرين ليست جديدة. وليست جديدة أيضاً معاناة المعارضة الإيرانية، وخاصة «منظمة مجاهدي خلق». فمنذ دخول القوات السعودية إلى البحرين في منتصف آذار / مارس 2011 (على أثر انتفاضة دوار اللؤلؤة، ضمن الحراكات العربية التي سادت حينذاك)، زجت السلطات في السجن بآلاف المعتقلين وقُتل العشرات تحت التعذيب. وخلال السنوات الأربع الأخيرة، منذ تشرين الثاني / نوفمبر 2012، نزعت السلطة جنسية مواطنين بينهم أكاديميون ونواب وعمال ورجال دين وصحافيون. أما «منظمة مجاهدي خلق» فهي تعاني من التشريد منذ أن أغلقت السلطات العراقية المعسكرات التي خصصها لها نظام صدام حسين لتنطلق منها للتسلل إلى داخل الأراضي الإيرانية. ومؤخراً اضطُرت المنظمة إلى النزوح إلى معسكرات تستضيفها ألبانيا بتمويل من الولايات المتحدة الأميركية. ومع استبعاد احتمال جهل الأمير السعودي والجنرال الإيراني بهذه التفاصيل، يمكن افتراض أن للتهديدات المتبادلة مراميَ أخرى.

خطورة العبث بالتهديد المتبادل

ما يجعل التهديد المتبادل بين إيران والسعودية بتسليح المعارضة في الضفة الأخرى مقلقاً لمعارضي النظاميْن قبل مؤيديهما، هو أنّ تلك التهديدات ترتبط بتنازع النظاميْن على النفوذ في المنطقة. وقد انعكست آثار ذلك التنازع في ما تشهده مختلف بلدان المنطقة من نزاعات، معلنة ومضمرة، أدت لما هو حال اليمن وسوريا اليوم. ولهذا قد لا يمكن استبعاد أن يقوم الطرفان ـ أو أحدهما ـ بمغامرة أخرى يتحول بها التهديد المتبادَل إلى تدمير متبادَل.

في ما يتّعلق بـ «منظمة مجاهدي خلق»، فإنّ رهان السعوديين على دورٍ لها في تغيير النظام في طهران خاسر. فليس للمنظمة وجود فعلي بينَ الناس هناك منذ أن تورطت بالارتباط بنظام صدام حسين والمشاركة بجانبه في الحرب العراقية ـ الإيرانية. خلال تلك الفترة أيضاً ارتبط اسم المنظمة بعدد من معارك حرب العصابات في مدن إيرانية سقط جراءها الكثير من المدنيين. ولهذا لم تتمكن المنظمة حتى من المشاركة في أنشطة «الثورة الخضراء» التي شهدتها إيران في 2009–2010. وفوق ذلك فهي لن تستطيع أن تقنع الإيرانيين ممن يعادون النظام الإيراني، ويأملون تغييره، بأن التحالف مع النظام السعودي سيجلب لهم نظاماً يرفع رايات الديموقراطية وحقوق الإنسان. وعليه فإن أقصى ما يمكن أن يأمله المخطِّطون الاستراتيجيون في السعودية هو أن تستطيع المنظمة تكرار التفجيرات ومعارك المدن التي قامت بها في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، بحيث تُربك النظام وتثير مخاوف المستثمرين الأجانب من دخول السوق الإيراني. إلاّ أنّ بين هذه النتيجة وتغيير النظام في إيران مسافات طويلة لن يستطيع النظام السعودي عبورها.

أما في ما يتعلق بالبحرين، فلا بد من التذكير بأن طبيعة البلاد الجغرافية وتركيبتها السكانية المتداخلة وتاريخ العلاقات الإنسانية بين مواطنيها فرضت على قوى المعارضة اعتماد أشكال مختلفة من المقاومة المدنية. وما عدا استثناءات قليلة ومؤقتة، التزمت بهذا الموقف أجيالٌ مختلفة من مناضلي الحركة الوطنية البحرينية، منذ نشأة أول تنظيماتها في منتصف القرن الماضي. بالمقابل سعى النظام، خلال تلك العقود، لاختلاق الروايات حول عنف المعارضة ومخابئ أسلحتها، وحتى ادّعى مصادرة سفن قادمة إلى البحرين محملة بالسلاح. وفي السنوات الأخيرة، وخاصة منذ 2011، نجحت السلطة في وصم كل عمل احتجاجي بالإرهاب، لا فرق في ذلك بين اعتصام في موقع أو تظاهرة تغلق شارعاً أو صبياً يرمي حجراً أو يافعاً يرمي قنينة مولوتوف. كما نجحت في أن تصمَ كل معارض، مهما كانت خلفيته السياسية، بالعمالة لإيران. بالضبط كما كانت تصم جدَّه أو أباه بالعمالة لجمال عبد الناصر.

احتمالان لما بعد التصعيد الإعلامي

ما لم تصل إيران والسعودية إلى تسويات عقلانية تضمن مصالح البلديْن، وتحمي شعوب المنطقة وخيراتها من التدمير المتبادل، كذاك الذي شهدناه جراء الحرب العراقية الإيرانية، فإن من الصعب التنبؤ بمآلات التهديدات المتبادَلة الأخيرة. فبدون التسويات العقلانية المطلوبة، سيؤدي هذا التصعيد الأخير إلى مزيد من التوتر قد يضع البلديْن والمنطقة أمام احتمالين. أولهما، وهو الأقل تشاؤماً، يفترض ألاّ تؤدي أقوال المسؤولَين الإيراني والسعودي إلى أكثر مما أحدثته من ضجيج إعلامي. وبهذا يبقى الوضع المتوتر تحت السيطرة. يستند هذا الاحتمال من جهة إلى القناعة بأن ليس من مصلحة الطرفيَن، ولا أصدقائهما الدوليين، دخولهما في مواجهة عسكرية مباشرة. فالوضع الدولي الآن ليس هو ذاك الذي مهَّد لاندلاع الحرب العراقية الإيرانية وأطال أمدها. كما يستند هذا الاحتمال من الجهة الأخرى إلى عجز الطرفين عن تحريك قوى معارِضة داخلية قادرة على تغيير النظام في إيران أو البحرين (أو غيرها من دول الخليج الأخرى).

أما الاحتمال الثاني، وهو الأكثر سوءاً، فسيكون نتيجة لترجمة تهديدات كلٍ من سليماني والفيصل إلى إجراءات تنفيذية على الأرض. عندها تقوم كلٌ من إيران والسعودية بتدريب مجموعات معارضة وتسليحها وتوفير الدعم اللوجيستي لها، وصولًا إلى التدخل المباشر لتسريع تحقيق انتصارها.

يَستبعد هذا الاحتمال كلُّ من ينظر بتمعن إلى موازين القوى في المنطقة، بما فيهاَ جغرافيتها وتداخل تركيبتها السكانية، ناهيك عن أهميتها بالنسبة للفاعلين الدوليين. إلاّ أنّه احتمال لا يمكن الجزم باستحالة حدوثه لمجرد أنّه لا يستند إلى قراءة واقعية لمعطيات ميزان القوى. فعلى سبيل المثال، وبسبب الاستناد إلى حسابات خاطئة، زُجّ بالعراق قبل ربع قرن في مغامرة «غزو الكويت» التي ما زالت تداعياتها تستنزف طاقات منطقتنا وتعيق تقدمها.

عبد الهادي خلف

أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة لوند ـ السويد، من البحرين

اليمن: ما الذي تقوله صالونات الحلاقة؟

حين يتحدّث علي هزاع، الحلاق السبعيني، فهو لا ينظر إلى وجه محدِّثه، ويكتفي بالإطراق بعينين ثلجيتين في الفراغ. قال لي صديقي الصحافي وسام محمد، إن هذا الأمر يتأتى من تأثير التحديق الدائم والمطوّل في المرآة، والنظر للعالم من خلالها.

لا أحد في وسط شارع جمال بمدينة تعز اليمنية، لم يمر على صالون علي هزاع. صاحبه رجل قصير القامة، ونحيل، وأطرافه صلبة. عادة ما يلبس ثوباً أبيض. وتربطه علاقة صداقة بزبائنه الذين يتحدث إليهم مطولًا، بينما يقف في الخلف منهم. وعند الانسجام مع ما يقوله، يحدّق في المرآة، ويوقف مقصه عن الحركة، ما يثير الضجر قليلًا.

عندما اخترته لهذا اللقاء، كنت أعي تجربته المدنية الطويلة، وخصوبة ما تعنيه مهنته، وما يمثله وقوفه الطويل خلف جماجم الناس، والتحديق في ما يعتمل داخلها، على الرغم من أنه لم يحظ بتعليم نظامي. كان السؤال الأول عن المشاهير الذين قعدوا على كراسيه المنجّدة ليحلقوا رؤوسهم، كنت أظن أنه سيبدأ بالسياسيين، برجال الدولة، لكنه نطق بما لم أكن أتوقعه: الفُضول.

سألته: تعرف الفُضول؟ نعم، يعرفه. الشاعر اليمني عبد الله عبد الوهاب (1917–1982)، الذي ألّف كلمات النشيد الوطني للجمهورية اليمنية، ورفيق عرّاب الأغنية الوطنية أيوب طارش. لا يمكن لهذا الحلاق أن يغفل تفاصيل كثيرة أخرى عن زبونه المفضل: لم يكن ضخماً كما يمكن تخيله، «كان قصيراً ونحيلًا مثلي». ويأتي على ظهر سيارة «روسي» اشتراها من محال «الأصنج»، أول موردّي العربات إلى اليمن.

يتذكر علي هزاع أولى بداياته مع هذه المهنة، الأيام التي ركض فيها طفلًا خلف اثنين من إخوته، يتجول في قرى مخلاف شرعب (غرب مدينة تعز) للبحث عن زبائن يقص لهم شعرهم. قال إنه كان حينها لا يستخدم إلا سكيناً لجز الشعر من الرؤوس ومقصاً مصنوعاً محلياً لتشذيب اللحى. تلك الأيام تصادفت مع تولي الإمام أحمد (1904–1962) مقاليد الحكم خلفاً لوالده.

وبالنسبة للوضع الاقتصادي لتلك المرحلة، يتذكّر هزاع أن «مدافن» الحُبوب لدى العائلة كانت ممتلئة، لوفرة ما كانوا يتلقونه نظير قيامهم بحلق رؤوس الفلاحين والمزارعين. لقد قعد لممارسة مهنته في الحقول وأمام أبواب المنازل، وفي سلالم الطمي والكلس. وتلقى نظير ذلك حبوب الذرة والسمسم وقضبان العلف والشوفان.

وفي سن مبكرة من عمره، قبل بلوغه العشرين، قامت ثورة 26 أيلول/ سبتمبر ضد الإمامة، ولذا تحوّل مع إخوته للعمل في السعودية، قبل أن يدّخر مبلغ ثلاثمئة ألف ريال، ليرسله على 3 دفعات إلى اليمن، ومن ثم يعود إلى شارع جمال بمدينة تعز ليفتتح أول صالون حلاقة له.

حينها كان قد تمّ الانقلاب على أول رئيس للجمهورية، المشير عبد الله السلال (1917–1994)، وتبوأ القاضي عبد الرحمن الإرياني منصبه (1910 – 1998).

الإرياني والحمدي

يعتبر هزاع الإرياني رئيساً ضعيفاً، وأنه ترك الأمور تتفسخ، تماماً مثلما فعل الرئيس هادي: كان رئيساً بلا جيش، وأعتقد أن بمقدوره حكم الشعب من المبنى الذي أنشأه قبل أن يتولى الرئاسة، بحي المجلية بتعز. ولا تزال عالقة في ذهن هذا المسن فكرة الإرياني لفرض الوحدة بين الشطر الشمالي والجنوبي بالقوة: جمع مسلحين ومشائخ من مناطق شرعب والحجرية وجبل حبشي ومناطق أخرى مختلفة، وأراد القيام باجتياح الجنوب بقوات شعبية لا تحمل سوى أسلحتها الشخصية الرائجة آنذاك، وهي «الفرنساوي» والـ «ميزار».

ويواصل هزاع وهو يضحك، أن القوات الجنوبية، التي كانت تمتلك أسلحة من بقايا الاستعمار البريطاني، واجهتهم بالمدفعية والدبابات، وأنه لولا تلافي الأمر لاجتاحت القوات الجنوبية تعز الشمالية، وانها بالفعل، كانت قد بسطت سيطرتها على أجزاء من محافظة البيضاء.

ويوجز الرجل نهاية هذا الرئيس بالتالي:

قام مجموعة من العسكر، باستخراج جواز سفر له بدون معرفته، وتم نقله إلى المطار. وعندما سألهم إلى أين نحن ذاهبون، ردّوا عليه: القاهرة.

جاء الرئيس ابراهيم الحمدي (1943 ـ 1977) بعد ذلك..

يتذكّر علي هزاع الرئيس الحمدي من خلال زميل مهنته محمد أحمد قائد، وهو صاحب أول صالون في حي المركزي، والذي روى له قصة:

حضر ابراهيم وهو ملثم. لم أتعرف عليه في البداية، وعندما خلع اللثام عن وجهه، سألته: هل أنت الرئيس؟ قال: لا، واصل الحلاقة.

يقول علي هزاع إن صديقه واصَل الحلاقة، معَ ذلك لا أحد يمكن ألا يعرف الحمدي، وطلب تقصير شعر رأسه وحلق شاربه ولحيته بالكامل. وفي النهاية رفض الحلاّق أن يأخذ نقوداً، فأصر الرئيس. وضع في قبضته 10 ريالات، ثم غادر.

تحاك الكثير من القصص حول شعبوية هذه الفترة من حكم اليمن. وبالرغم من أن هزاع كان في اليمن خلال فترة حكم الحمدي، إلا أنه لا يفتأ يتذكر المرويات الشعبية عن أن العامل اليمني لقي حظوة خلال تلك الفترة، حتى في السعودية، وأن هناك الكثيرين تمردوا على مرؤوسيهم، بل وصل الأمر ببعضهم لترك أعمالهم، نكاية، وعندما طلب منهم العودة ردّوا ببرود: الحمدي ما ارضاش (أي لم يسمح لنا بالعودة).

ومن سمات تلك المرحلة ما قاله هزاع بلهجته السهلة: لم تكن لتسمع الداعي من المجيب، الكل يعمل، والكل يوقّص (يكسر أحجار للبناء)، ولا تجد عاملا ليعمل معك بسبب من انشغالهم.

ويرد ازدهار فترة الحمدي لقدرته على جذب العمالة إلى الداخل، والإعلاء من شأنهم بتوفير وظائف عمل لهم من خلال التعاونيات، وهي الفترة التي شهدت فيها البلاد مشاريع إعمار. وأنه قام بذلك من دون اللجوء للقروض الخارجية. ولذا كانت العملة اليمنية هي المتداولة الوحيدة في السوق.

عودة النعمان والحرب على المشائخ

من جملة مشاهير السياسة اليمنية، يتذكّر هزاع رئيس الوزراء الأسبق أحمد محمد النعمان (1909–1996). قال إنّه في فترة من حكم الرئيس علي عبد الله صالح، وعندما عاد الأول من القاهرة إلى مدينة تعز، سكن في منزل قريبه أمين عبد الواسع بشارع جمال، وأنه كان يذهب إليه أسبوعياً لحلاقة جزء من شاربه ورأسه.

علي هزاع، قال إن وفود رجال السياسة توالت على زيارة النعمان، ومن ضمن هؤلاء الشيخ (ع) الذي قال هزاع إنه حضر راجلًا برفقة عدد كبير من مرافقيه، وموكب كبير لمباركة عودة النعمان: «كان منتفخاً مثل سلة بلاستيكية».

يعتقد علي هزاع أن الشيخ (ع) شخص فاسد. وهو ما عرّج به لذكر حكاية وقعت أيام الرئيس ابراهيم الحمدي. يقول: وصلت للرئيس ابراهيم الحمدي شكاوى كثيرة من الأهالي عن تسلط وتجبّر الشيخ (ع)، فأرسل الرئيس قوات عسكرية لإيقاف طغيان الرجل.

يتحدّث الحلاّق والابتسامة تعلو شفتيه: لقد كان لدينا حينها جيش صغير بسلاح «كندا»، ومدفع.

وبحسب هزاع، فإن اليمنيات تطوعن لإعداد خبز وعصيدة لجنود الحمدي، الذين قادوا معركة أحرقوا خلالها منازل الشيخ الذي واجههم بقوة كبيرة، وقتلوا 2 من أولاده، قبل أن يتمكن من الهرب إلى السعودية: كان (ع) يمتلك قوة أكبر من الحكومة، «لمَ لا؟ فالبندق للشيخ، والدجاجة للشيخ، والبقرة للشيخ، والأرض للشيخ.. كل شي للشيخ، حتى أتى ابراهيم».

وبعد مقتل الرئيس الحمدي، وتولي صالح (مواليد 1942) رئاسة الجمهورية، أعلن عفواً عاماً، ومن ضمن الذين عادوا، كان هذا الشيخ. يقول هزاع: «وكمان رجع شيخ كما كان وأكثر».

علي هزاع تصادف أيضاً أن قام بحلاقة نجل هذا الشيخ، والذي صار في ما بعد عضواً لمجلس النواب. وأن الشيخ الأب (المتجبّر) حلق عند أخيه ذات مرة.

تغوّل المشايخ

يعتقد علي هزاع، أن صعود الرئيس صالح إلى صنعاء لتبوّء منصب رئيس الجمهورية في نهاية السبعينيات، بعد اغتيال الغشمي، كان بناءً على اتفاق ضمني مع الشيخ القبلي النافذ عبد الله بن حسين الأحمر (1933 – 2007)، وأن الطرفين تقاسما في ما بعد القرار والنفوذ، لذا ظل الناس يعيّرونه (يصمونه) خلال فترة حكمه، بأنه «صنيعة الشيخ».

ويرى هزّاع، في اجتماع اللجنة العامة لحزب المؤتمر الذي رأسه صالح، قبيل الانتخابات الرئاسية 2006، والذي أعلن فيه اعتزامه عدم ترشحه لرئاسة الجمهورية، فكاكاً من سلطة الشيخ الأحمر، حتى يتسنى له الصعود إلى السلطة مجدداً، ليس بشرعية رجل واحد، بل بشرعية كل مشائخ الجمهورية، الذين يمثلون قوام اللجنة العامة.

على أي حال، لم يصدف أن حلق علي هزاع رأس أو لحية صالح. لكنه يعرف تفاصيل كثيرة عن السياسي الذي أدخل مصطلح الحلاقة إلى مفردات السياسة. ويرجع هزاع الازدهار المبكر لسلطة صالح، إلى الاستفادة من أخطاء برنامج التأميم الذي تم تطبيقه في جنوب الوطن إبان هيمنة الحزب الاشتراكي. ويتحدث عن أنه رأى وقتها بعض التجار يهربون تحت جنح الظلام من عدن إلى تعز، وأنهم أخرجوا أطفالهم وعائلاتهم من المدينة بالتقسيط. قال أيضاً إنّه كان يُمنع حينها السفر خارج مدينة عدن.

يقول هزّاع، إنّ صالح أمسك بزمام هؤلاء وترك للأغنياء حرية الحركة والتصرف مقابل منافع أخرى عززت نظامه. وهو ما أحدث في بداية حكمه ملامح ازدهار طفيفة، تلاها تحكم هؤلاء بخيوط الاقتصاد وتجييره لمصالحهم.

ريان الشيباني

كاتب وفنان تشكيلي من اليمن

قضية

80 في المئة من الأجانب العاملين في مجال الصحة في ليبيا غادروها منذ عام 2011، وكان البلد يعتمد بشكل كبير عليهم في طواقمه الطبية. كذلك أغلق نصف المستشفيات (من أصل 159). كما انقطع عن المدارس 279 ألف طفل نتيجة الصراعات التي أدت إلى إغلاق 588 مدرسة.

تحالف «الشيخين» في تونس: لكلّ مقام مقال!

الطفرة الحزبية التي شهدتها الساحة السياس التونسية عقب ثورة 14 كانون الثاني/ يناير 2011 انحسرت انحسارا متسارعا، لتقسّم القواعد الانتخابية على ثلاث قوى رئيسيّة: حزب حركة النهضة الإسلامي، وحزب نداء تونس الليبرالي، والجبهة الشعبية وإن بحصّة أقلّ بكثير، التي تجمع الأحزاب القومية واليساريّة، فتثبّت وجودها على الساحة السياسيّة. لكن الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأخيرة في سنة 2014، أعادت خلط الأوراق لتفرز خريطة سياسية بقطب واحد انصهر فيه الإسلاميون والليبراليون في ائتلاف هجين تشدّ مكوّناته الرغبة في الحكم والخوف من المواجهة. وهي تجربة سياسية في غاية الأهمية والدلالة: فإن كانت تسودها «العقلانية»، فهذا لا يعن أنها بلا تبعات كبرى تتعلق بمسار وضع البلاد وبأم أبنائه.

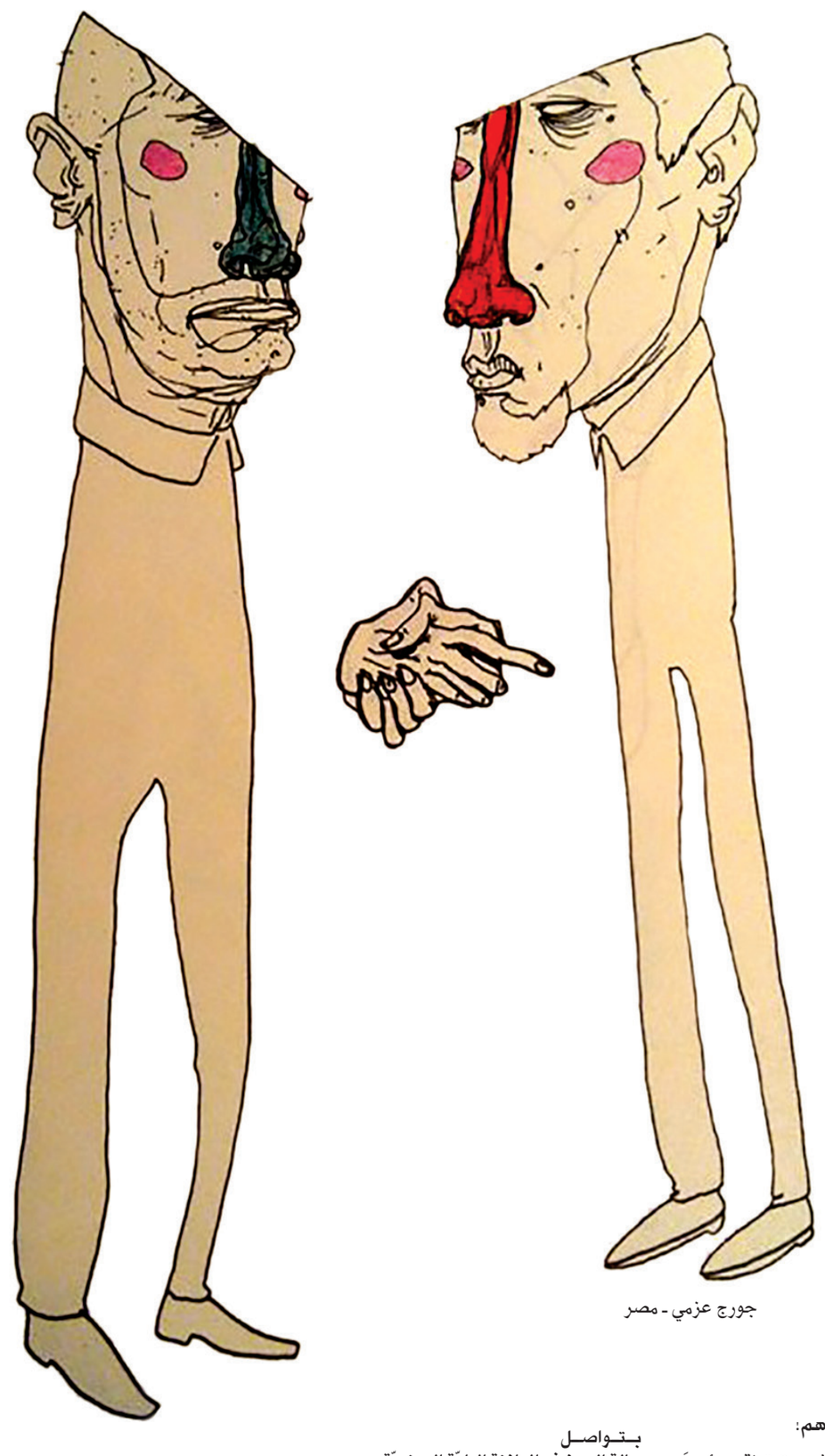

جورج عزمي - مصر

البداية الدامية

في بداية شهر حزيران/ يونيو 2012، أعلن رئيس الحكومة الانتقالية الثانية بعد الثورة، عن تأسيس حزب «نداء تونس»، الذّي بدا واضحا أنه جاء ليعدّل كفة الميزان السياسي التي مالت بوضوح لمصلحة حركة النهضة بعد فوزها الكاسح في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي 2011، وتوليها مقاليد الحكم بأرجحية نيابية كبيرة. التنافر كان سمة العلاقة بين الحزبين، فالباجي قائد السبسي أعلن عند تأسيس حزبه الجديد حينها أنّ حركة النهضة الإسلامية ومشروعه السياسي «خطّان متوازيان لا يلتقيان». الردّ جاء سريعا من رئيس حركة النهضة، راشد الغنّوشي، الذي اتهّم حزب «نداء تونس» بتوفير غطاء جديد لعودة رموز النظام السابق، بل ذهب ليعتبرهم أخطر من التيارات السلفية والجهاديّة التي بدأت تخرج من قمقمها في تلك الفترة.

حرب حركة النهضة ضدّ الخصم الجديد والأقوى على الساحة السياسيّة، انطلقت من المنابر الإعلامية، مستعملة ترسانة من المصطلحات التي كانت وقتها ما تزال تستفزّ طيفاً واسعاً من التونسيّين على غرار «أزلام النظام السابق»، «قوى الردّة»، «رجال الثورة المضادة» الخ.. وهي جيّشت أنصار الحركة الإسلامية ضدّ هذا الحزب، لتأخذ المواجهة منحى دمويا في شهر تشرين الثاني / نوفمبر، عندما عمدت «روابط حماية الثورة» المرتبطة بحركة النهضة إلى اغتيال أحد القياديين المحليّين لحزب «نداء تونس» في مدينة تطاوين في أقصى جنوب البلاد. انعكست هذه الحادثة سلبا على مسار المواجهة، فـ «نداء تونس» كان ما زال يسعى للتعريف بنفسه واستقطاب الأنصار، وحظي بموجة من التعاطف والدعم غير المسبوق من عدد من الوجوه الإعلامية والثقافيّة، فيما حُشرت حركة النهضة في الزاوية، ليضاف ذلك إلى سلسلة إخفاقاتها السياسية والاقتصاديّة، وليُسجّل عليها هذا الاغتيال كأوّل جريمة سياسية ستجعل منها المتهم الأوّل في سلسلة الاغتيالات اللاحقة.

حصان طروادة لصعود خصومهم:

خلال ما يزيد على سنتين من حكم النهضة، والتي شهدت تعاقب رئيسَي حكومة هما حمّادي الجبالي وعلي العريّض، عرفت البلاد واحدة من أسوأ الفترات على الصعيد الحقوقيّ والانتهاكات الأمنيّة. فخلال فترة تَولّي الجبالي، سجلت المنظّمات الحقوقيّة المحليّة والدوليّة ممارسات عنيفة للجهاز الأمني، لعلّ أبرزها قمع المحتجّين في سليانة في 26 – 2 7 تشرين الثاني / نوفمبر 2012 بواسطة «الرشّ» (رصاص مطاطي يُطلق على شكل زخات من أسلحة، أوقع 220 جريحاً خلّف لبعضهم عاهات مستديمة، كفقدان إحدى العينين أو العمى!)، كما انتهاكات أمنيّة وعنف شديد خلال تظاهرة المعطّلين عن العمل من أصحاب الشهادات العليا في 7 نيسان/ أبريل 2012 بشارع الحبيب بورقيبة في العاصمة، تليها الهجمة الأمنية الشرسة خلال إحياء عيد الشهداء بعد ذلك بيومين..

أما على الصعيد الاقتصاديّ، فقد تعرّضت البلاد إلى هزّات كبرى أثّرت في المناخ الاقتصاديّ العام، كانقطاع أقساط القروض والهبات، بالإضافة إلى التذبذب الذي عرفه سعر صرف الدينار التونسيّ خلال تلك الفترة، حيث سجّل تدهورا في شهر كانون الثاني/ يناير 2013، فصارت قيمة اليورو الواحد 2.250 دينار وقيمة الدولار 1.655 دينار. وبلغ حجم الدين العمومي الإجمالي في 2013 ما يناهز 13 مليار دولار، وهو ما مثّل عبئا كبيرا على الموازنة العامة للدولة، حيث أصبح يستنزف سنويّا 38.8 في المئة من الناتج الإجمالي المحليّ، أي ما يزيد على ثلث الناتج الوطني. هذه الحصيلة الثقيلة انعكست سلباً على قدرة حكومة حركة النهضة على الإيفاء بوعودها الاقتصاديّة وإطلاق المشاريع التنمويّة وبدء إصلاحات حقيقيّة في قطاعات حيويّة تعاني من نقائص جمّة، وتسبّبت بـتـواصـل حالة العجز في الموازنة العامّة السنويّة.

انتهت حكومة حمّادي الجبالي عقب اغتيال القياديّ في الجبهة الشعبيّة شكري بلعيد، ليتولّى وزير داخليته علي العريّض منصب رئاسة الحكومة. في المقابل، لم يحرّك حزب «نداء تونس» ساكناً. تضافر تلك العوامل كان كافيا ليزيد من الاحتقان الشعبي، ويُفقد حركة النهضة بعضاً من رصيدها الشعبي الذّي صار يبحث عن منقذ جديد. واصل حزب الباجي قائد السبسي بناء نفسه منتظراً رصاصة الرحمة التي ستنهي حكم عدوه اللدود، مسنوداً بالمؤسسات الإعلامية الموالية له والتّي لعبت دوراً فاصلا في تجييش الشارع ضدّ حركة النهضة. وهذه واصلت تعنّتها وإيغالها في سياسة الصمم الإراديّ.

ظلال «رابعة»

كان اعتصام رابعة بمصر في ذروته عندما استهدفت 11 رصاصة النائب في المجلس الوطني التأسيسي محمد الإبراهمي (25 تموز/ يوليو 2013). أثارت الحادثة موجة من الغضب الشعبيّ الذّي تصاعد ليبلغ أوجه في اعتصام باردو، عندما احتشد عشرات الآلاف من التونسيّين المناهضين لحكم حركة النهضة تحت مسمّى «اعتصام الرحيل» للمطالبة بتشكيل حكومة إنقاذ وطنيّ. كان السيناريو المصريّ ماثلا أمام الجميع، وحركة النهضة رفضت حينها أن تترك الحكم من دون ضمانات. ولكنّ ازدياد الاحتقان الشعبيّ وتوحد المعارضة أجبرا علي العريّض على ترك منصبه، إذ وجدت الحركة نفسها في مأزق لم تنفع معه مناوراتها السياسيّة فأذعنت في نهاية المطاف لخروج من تجربة الحكم بأخفّ الأضرار. وهي اختارت داد أنفاسها للعودة مرّة أخرى للساحة السياسيّة قبل حرق جميع أوراقها لو هي تعنّتت وتمسّكت بالسلطة جاهلة الرفض الشعبيّ لحكومتها، وصدمة المجتمع من تكرار الاغتيالات السياسية، وارتفاع نسق العمليّات الإرهابية التي تتحمّل في نهاية المطاف المسؤولية عن تفشّيها نتيجة ارتباكها في معالجة التطرّف الدينيّ، والانتهاكات التي طالت معارضيها من قبل «روابط حماية الثورة» والحركات السلفيّة طوال فترة حكمها.

من جهته، فإنّ حزب «نداء تونس»، الذّي طرح نفسه ديل لحركة النهضة، وحدّد أنّ صراعه الأساسيّ معها الإعلان عن تأسيسه، قد استفاد من التحالف الواسع سبق انطلاق جلسات الحوار الوطنيّ، ضمن ما عُرف ة الإنقاذ التي ضمّت، إليه، الجبهة الشعبيّة وطيفا من ، المعارضة كحزب آفاق والحزب الجمهوري (انسحب بالإضافة إلى تحسّن العلاقة مع الاتحاد العام التونسيّ والوفاق مع منظّمة «الأعراف» (أرباب العمل). مجمل ظروف وضعت المعسكر الثاني في موقع قوّة أمام خصم الكثير من التأييد الشعبي.. ما أسفر في النهاية عن حركة النهضة من الحكم، وإن حافظت نسبيّا على المجلس الوطني التأسيسيّ. وانحسر دورها أمام م نفوذ الأطراف المكوّنة للحوار الوطنيّ، وإمساكها الأمور بما يخصّ الشأن السياسيّ والمرحلة الانتقاليّة، لق ما يشبه المسار الموازي الذّي حيّد إلى حد كبير وات الرسميّة والدستورية لتسيير شؤون الدولة.

الانتخابات: المصالح فوق المبادئ

م تكن حرب الاستقطاب خلال الحملات الانتخابيّة اخر 2014 سوى الحلقة الأخيرة من مسلسل الحرب فتوحة بين «الشيخين». النهضة التي سارعت إلى عتراف بفوز الباجي قائد السبسي (وهو شيخ بمعنى لسن: 89 عاماً) بمنصب رئيس الجمهورية، سارت الخطى نفسها نحو تأسيس حكومة ائتلافية بدعوة ن حزب نداء تونس، ليطوي الشيخان على ما يبدو سفحة من العداوة الدامية. وعلى الرغم من أنّ حركة لنهضة لم تستطع الحصول على حقائب سياديّة، إلا نها تمكنت بفضل الصراع الذّي نشب داخل حزب نداء تونس» من قلب موازين القوى داخل مجلس لنواب.

دار هذا الصراع حول هندسة القرار والتأثير في سياسات الدولة داخل مجموعة التأسيس، وقطباها محسن مـرزوق، ونجل رئيس الجمهورية حافظ قائد السبسي، وهو ذهب إلى أقصاه عبر سلسلة من الاستقالات الجماعية، لتنكمش كتلة «نداء تونس» من 86 نائباً إلى 58 نائباً. في المقابل، وجدت حركة النهضة نفسها تتصدر جميع الأحزاب بـ69 نائبا، لتمسك من جديد بزمام الأمور وتتحوّل من موقع المعارضة إلى الصانع الفعلي للقرار. هذا الانقلاب في موازين القوى، جعل من نداء تونس أكثر تمسكا بضرورة استدراج حركة النهضة إلى تحالف يعمّم الفشل أو النجاح، وبدورها راقت فكرة الحكم من وراء الستار لقياديي النهضة الذّين يتحكمون بسياسة الدولة والحكومة.

انعكس التحالف بين الحزبين الألدّ على الساحة السياسيّة على العمل التشريعي بـدوره، حيث تسارعت وتيرة المصادقة على عدد من مشاريع القوانين على غرار رسملة البنوك العمومية (رفع رأس مال البنوك اعتماداً على التمويل الحكومي، وهذا إمّا بصورة مباشرة من خلال قيام المصرف بإصدار أسهم تشتريها الحكومة، أو من خلال اكتتاب عمومي، ما يـؤدي إلى تقليص حضور الدولة في تلك البنوك)، واستقلالية البنك المركزي، وقانون إصلاح المؤسسات المالية والبنكية.. في خطوات تمثّل امتدادا للخيارات الاقتصادية والاجتماعية للحكومات السابقة. كما تماهت مواقفهما في عدد من القضايا الأخرى، على غرار الاتفاقيات الأمنية والعسكرية مع الولايات المتحدة الأميركية في 2015، إضافة إلى تصنيف «حزب الله» كمنظمة إرهابية إثر اجتماع وزراء الداخلية العرب أوائل السنة الجارية، وقانون المصالحة الوطنية الذّي تدفع حركة النهضة باتجاه تبنيه، وإلزام نواب الحركة بعدم الخروج عما تقرّره قيادات الحزب.

في الأوّل من كانون الثاني / يناير 2016، وخلال مؤتمر حزب نداء تونس، ولج رئيس حركة النهضة قاعة الحضور ليلقي خطابا لعلّ أهم ما جاء فيه قوله: «نحن نرى في تونس طيراً يحلق بجناحين: النهضة والنداء». وهو ربّما صدق في هذا القول حين تحدّث عن تناغم السياسات والخيارات بين الحزبين، لكنه أسقط من خطابه التذكير بأن لكل مقام مقالا، وأن حالة التحالف الحالي ستنهار ما إن يتبدى لأحد الطرفين مصلحةً في القطيعة، وأن ما جمعهما لم يكن سوى تطبيق تعليمات الدوائر المالية والسياسية الدولية، وأنّ التشكيل الظرفي المتبنى يقوّي النظام القديم ويضعّف المسيرة نحو دمقرطة النظام التونسي، ويبقيه رهن إملاءات المانحين والمقرضين.

محمد سميح
باحث من تونس

فكـــرة

عيب.. شديد!!

«الدول الست الأكثر غنىً تستضيف أقلّ من 9 في المئة من اللاجئين في العالم»! هي تملك 56.6 في المئة من الاقتصاد العالمي، ويسكنها 3.5 مليون فقط من اللاجئين، وبالمقابل يتوزع حوالي 12 مليون لاجئ على كلّ من الأردن وفلسطين ولبنان وتركيا وباكستان وجنوب أفريقيا، وهي دول لا تشكل اقتصادياتها مجتمعة أكثر من 2 في المئة من الاقتصاد العالمي. نشرت هذا صحيفة الغارديان البريطانية كتلخيص لتقرير صادر مؤخراً عن منظمة «أوكسفام». الدّول هي الولايات المتحدة وألمانيا والصين واليابان وفرنسا وبريطانيا. ومن الـ3.5 مليون لاجئ الذين تستقبلهم تلك الدول الست مجتمعة، هناك 2.1 مليون في ألمانيا وحدها!

عام 2015 كان عام اللاجئين. أرقام الهيئة العليا لشؤونهم تؤكد هذا، فسجلات المنظمة لذلك العام تقول إنّ 65.3 مليون إنسان أجبروا على ترك أماكن إقامتهم هربا من الحروب بالدرجة الأولى ومن أشكال مختلفة من القمع والاضطهاد، أو سعياً للحصول على حقوق آدمية حرموا منها في ديارهم. هذا الرقم هو الأعلى منذ بدأ تاريخ إحصاء اللاجئين. وهو زاد 5.8 مليون عن العام السابق. ويتوزّع اللاجئون على 40.8 مليون نازح داخل بلده، و21.3 مليون لاجئ خارج بلده، و3.2 متقدم بطلب لجوء. الأرقام تفسر المساحة التي أخذتها قضية اللاجئين على صفحات الجرائد العالمية والمواقع الإلكترونية وصفحات مواقع التواصل الاجتماعي وحتى شاشات السينما. تتحمل إذاً تبعات هذه الكارثة المتفاقمة وأعباءها مجتمعات تعاني هي نفسها من البطالة والفقر ومن التفاوتات الطبقية الحادة. بينما تكتفي المجتمعات الأكثر استقراراً بتحمل أقل الأعباء، وبإرسال جمعياتها الإنسانية إلى الدول التي يتكدّس فيها اللاجئون.

وحتى ذلك ينجز بطريقة قاصرة وسيئة، فهذه الجمعيات تصرخ يومياً بأن ميزانياتها لا تكفي لإطعام اللاجئين ناهيك عن تلبية غير ذلك من حاجاتهم. وقد عقد الاتحاد الأوروبي صفقة مقايضة على اللاجئين مع تركيا، يتبادل فيها الطرفان الابتزاز وتسمح لهما على أية حال بأن يتلاعبا بمصائر ملايين من الفارين من الموت، وتتحكم بالوجهة التي سيصلونها عبر اتفاقية تدّعي «تنظيم» الأزمة، وهي تقوم بإدارتها فحسب. وهو من جهة أخرى يرسل فرقاطاته الحربية لمطاردتهم في البحر. وعلى ذلك، ترتكب القوات الدولية التي تخوض «الحرب ضد الإرهاب»، ما تسميه «هفوات»، أي قصف بيوت المدنيين ومدارس الأطفال في سوريا (كما حدث مؤخرا في قرية الطوخار قرب منبج، وكما سبق لها أن فعلت مراراً وتكراراً في اليمن والعراق وأفغانستان..)، ثم تندهش من تعاظم موجات الفارين من الويلات، وتندهش أكثر ممن يرتكب أعمالا إرهابية على أراضيها. هذه حلقة مفرغة لا يمكنها إلا أن تكون كارثية.. على الجميع!

ربيع مصطفى

بيتونة

وأنت تأخذ قلمك إلى الكهربائي

أخذتُ قلمي إلى الحي الصناعي، ساعدت الحمّالين في رفعه إلى الشاحنة. استعنّا بشاحنة قاطرة ومقطورة من تلك التي تنقل البضائع من الميناء.

لا يمكن لأي وسيلة شحن ونقل أخرى أن تستوعب حجم قلمي. محيط قلمي أوسع قليلاً من بالوعة. وطوله عشرة أمتار ونصف المتر، وقد يزيد شبراً أو ينقص.

قلمي ومنذ سنتين زبون دائم في الحي الصناعي، يعاني من أعْطال ومشكلات فنية، والصنايعية هناك يبذلون جهداً ليستعيد عافيته. وكالعادة، قبل أن نصل إلى ورشة التصليح، ينشغل العمال بتنظيفه في الطريق وهو يئن على صهوة الشاحنة، يحكون ويقشطون ويشطفون دواخله. وجدوا هذه المرة جيفة كلبة يابسة وعدداً معتبراً من القطط الميتة. أخرجوا من قلمي جمعاً غفيراً من الجنادب والجرذان والصراصير.

كما يبدو، قلمي كان مقراً لجمعيات ومنظمات القوارض.

هذه المرة اكتست أمعاء قلمي بطبقة ثخينة من العرق المالح، عرق جبيني أو عرق جبين شخص آخر، لا أدري. سمعنا في الطريق تشكيلة جديدة من الشتائم لأن قلمي ينفث رائحة كريهة عمّت الأحياء والأسواق والسكك.

بعد إنزاله في رحبة السمكري، نام تحته عشرة من أمهر الأساتذة، اسمع طرطشة كلامهم: صارحوه يا جماعة، قولوا له الحقيقة وارحموه.

أتجاهل كلماتهم نصف المنطوقة وأنشغل بالدعاء لقلمي.

قلتُ لهم يا أخوان يا سمكرية يا كهربائية يا فيترية (مصلحو الدواليب) يا أهل الرحم والمفهومية، ما علّة قلمي، لماذا يصدر صوتاً يشبه صوت فقمة زعلانة وهو يكتب؟

ما الذي ينقصه، ما الذي يريده؟ لقد وفروا له كل شيء، كل ما يطلب ويشتهي، لم يقصّر معه أهل السماحة والرياسة والـوزارة أعزهم الله، ما الذي ينقصه، ها؟ ما الذي ينقصه؟

«ذرة حياء».

قالوا جميعاً: «ذرة حياء». كنّا نخاف على مشاعرك، لأن ذرات الحياء الأصلية غالية، سنركب لك واحدة مغشوشة مثل كل مرة، لكنك ستعود إلينا في الأسبوع القادم.

نص ورسم مرتضى كزار

العربي السفير

نوافذ

11062 جريمة متعلقة بالمخدرات في الأردن عام 2015، أي بمعدل 12 على 10000 من عدد السكان، بينما كان عدد هذه الجرائم 4708 عام 2012 (بمعدل 7 على 10000 من السكان) وكان عددها 10592 عام 2014

كم يسهل الحكي عن الديموقراطية بين المتشابهين!

في المغرب، الرعب من فوز الإسلاميين باقٍ ويتعمق

يتراجع الملل السياسي في المغرب قبل شهرين من الانتخابات التشريعية في 7 ـ 10 ـ 2016. جل الأحزاب تتهم رئيس الوزراء بنكيران (حزب العدالة والتنمية الإسلامي) بالتحكم والابتزاز وأيضا بالتنازل عن صلاحياته الدستورية للملك.. وأيضا بإغضاب الملك! لطمأنة هؤلاء المرعوبين، وزارة الداخلية لا تنام، وهي الحارس ما قبل الأخير للدولة، وبعدها الجيش. ويملك وزير الداخلية معطيات لا يملكها غيره، وهي مزلزلة. فقد قرر شطب مئات آلاف الناخبين من اللوائح، وقد سبق تسجيلهم على الموقع الإلكتروني الذي وضعته وزارته لتسجيل الناخبين.

عادةً تشتكي الأحزاب من عزوف المواطنين عن التسجيل. وكانت وزارة الداخلية قبل 2007 تفرح بتسجيل الشباب. بل كانت ترجوهم وتتوسل إليهم وترقص لهم ليتسجلوا: تأتي بالفنانين لدعوتهم، ويفتخر وزير الداخلية حين «يقبل الشباب على العملية السياسية»، ويستنتج من ذلك أن شرعية النظام السياسي راسخة. حينها تغني الصحف. «شو سهل الحكي الديموقراطي»! فما عدا مما بدا؟

منذ دخول الإسلاميين للمؤسسات المنتخَبة وهم يصعِّبون الحكي الديموقراطي على خصومهم الذين يعتبرون أنفسهم ديموقراطيين.. بالولادة لا بالممارسة. خصوم يصعب عليهم التسليم بأن الإسلاميين ديموقراطيون فعلا.

في السياق الجديد للرعب من فوز الإسلاميين، اكتشف وزير الداخلية بفضل مهندس بوليسي أنهم تسجلوا إلكترونياً في اللوائح الانتخابية انطلاقا من العنوان الإلكتروني نفسه. بمعنى أن جهة معينة تضمن ولاءهم قد سجّلتهم. لا يستطيع الوزير تغيير ولاء المسجّلين، ولكنه يستطيع حذفهم من اللوائح. كيف؟

وزير الداخلية كشف أن أربعمئة ألف ناخب تمّ تسجيلهم من مقارّ حزب العدالة والتنمية والجمعيات الموالية له في صيف 2015. الحذف لأسباب تكنولوجية.

والبديل هو النص على أن النظام المعلوماتي «لا يعالج كل طلب أدلى صاحبه بعنوان غير صحيح لبريده الإلكتروني، أو أدلى بعنوان إلكتروني سبق استعماله لتقديم قيد أو نقل قيد لفائدة شخص آخر». وتستعد الوزارة لتنزيله بأثر رجعي، أي ستلغي تسجيل عشرات الآلاف صوّتوا للإسلاميين ولم تنتبه لهم الوزارة في انتخابات أيلول / سبتمبر 2015.

من الآن فصاعداً، على كل عنوان إلكتروني أن يسجل شخصاً واحدا كما في فايسبوك.

تحدث وزير الداخلية عن الاكتشاف، فاتضح أن بنكيران ليس نائما. وأصبح الخبر على الصحف العدوّة هو «بنكيران يحرّض شبيبة حزبه على تسجيل الناخبين في اللوائح الانتخابية». يحرّض؟ سابقا كانوا يكتبون يحث ويشجع الشباب..

نتيجة هذه المعطيات، هبت أحزاب المعارضة للمطالبة بإلغاء أكثر من 300 ألف ناخب تمّ تسجيلهم خلال الحملة الانتخابية التي قامت بها شبيبة «حزب المصباح» خلال الانتخابات المحلية الأخيرة.

ما مصدر الخوف؟

ينبع التهديد الذي يزعزع المعارضة من كون الحزب الإسلامي ينازعها الكتلة الناخبة المسجلة تقليدياً، فيجند من الواقع الافتراضي الذي لا تتحكم فيه وزارة الداخلية كتلة ناخبة شابة ضخمة موالية له. والتشطيب هو طريقة الوزارة للتعبير عن غيرتها على ناخبين قاصرين مورست عليهم الوصاية.

الحل حسب الوزير: «إلزام كل مواطن بأن يضع الطلب بمفرده إلكترونياً». ويفترض أن هذا سينهي الوصاية ويساهم في تصنيع نتائج مأمولة لدى الذين يندون برئيس الوزراء ويشيدون بالملك الذي عيّنه.

وكالعادة، كان تصريح زعيم حزب الاتحاد الاشتراكي الآيل للسقوط هو الأكثر دلالة على الرعب. فقد كشف أن هذه التسجيل الإلكتروني بمثابة «إنزال». وأضاف أنه حتى حواسيب وزارة الأوقاف وحواسيب دور القرآن سجلت ناخبين، وهذه عمليات «تجعل الشكوك مشروعة حول نتائج الانتخابات».

طيب، أين حواسيب حزب الاتحاد الاشتراكي؟

سألتُ مناضلا حزبيا مبتهجاً: ما حجم الرعب من فوز الإسلاميين في 7 تشرين الأول/ أكتوبر المقبل؟ أجاب: الخوف على البلد كبير، لا شك في ذلك، والخوف الأكبر على استقرار البلد.

الشخص نفسه يتهم حزب العدالة والتنمية بتهديد والاستقرار، ويصف الحزب بأنه تلميذ نجيب لوزارة الداخلية. عندما أحتجُّ على هذا التناقض، يُنظَر إليّ كيساري خان قبيلته، لأنه لا يفهم هذا الرعب الذي يلبس مُسوحا وطنياً.

ما هي الوضعية القانونية لأولئك الناخبين؟ هل هم أحياء ويحق لهم التصويت ولديهم بطاقة وطنية. نعم.

وما المشكل؟ بما أنهم سُجلوا في حاسوب في وزارة الأوقاف فسيصوتون للعدالة والتنمية.

الحل؟ شطبهم.

حزب العدالة والتنمية غاضب. كتبت بعض الصحف أن حزب رئيس الحكومة هدد بمقاطعة الانتخابات إذا لم تتراجع وزارة الداخلية عن قرارها بتشطيب مسجلين باللوائح الانتخابية إلكترونياً بأثر رجعي. هذا تضليل ذاتي يعكس أمنية. الحزب لن يقاطع. وآخر ما يحتاجه بنكيران هو شد الحبل أكثر مما ينبغي. وهو يرى في قرار وزارة الداخلية سلوكاً تحكمياً يخدم «حزب الأصالة والمعاصرة» المؤيد للملك. يمكن نقد حزب لحزب، ممنوع نقد وزارة الداخلية أو اتهامها بالتحكم. قال وزير الداخليّة المسّ بهيبة الدولة مرفوض.

ما لا يعرفه خصوم الحزب أنه سيعيد تسجيلهم فوراً بعنوان إلكتروني لكل ناخب. فالإسلاميون منظمون جداً، وهم يستخدمون الانترنت كمجال للاستقطاب والتعبئة.

صار للانترنت وزن انتخابي مهول. فقد بلغت الطلبات المقدمة عبره للتسجيل أو لنقل التسجيل من دائرة انتخابية إلى أخرى نسبة أربعين في المئة من مجموع الطلبات. وهذه كتلة ناخبة تفلت من مراقبة «المقدّم» وهو أصغر وأهم موظف في وزارة الداخلية. ويوجد واحد في كل درب بكل تراب المغرب. وهو موجود بالميدان 24/24. يعمل ويسكن بالدرب لا بالمكتب.

تعكس الأجواء حجم الرعب من فوز الإسلاميين وهم يجندون فاعلًا خطراً. ووزارة الداخلية تعالج الخوف لكي لا يضطر الجيش لمعالجة الأمور بيديه. لقد قبل بفوز الإسلاميين في انتخابات 2011، كأمر استثنائي مرتبط بعَجاج الربيع العربي /الأمازيغي. لكن أن يفوزوا مرة ثانية وثالثة، فهذا يصير قاعدة مكروهة.

يفرح المرعوبون بصدام الإسلاميين ووزارة الداخلية. قبل أشهر كانوا يتهمون الإسلاميين بأنهم جواسيس في خدمة البوليس. الآن صارت وزارة الداخلية هي جدار الصد الأخير لهم. يفترض أن لكل حزب حواسيب وشبيبة وبرنامجا. لكن جل الأحزاب المرعوبة تتبنى برنامج الدولة العميقة. وهذا ما يجعل تنافسها مقتصرا على إرضاء هذه وواجهتها، وهي وزارة الداخلية.

تسبب الرعب بغياب المنطق. كل طرف في الساحة السياسية يتهم الآخر بالتحكم. كل من يشعر بأنه مهدَّد يصرخ أكثر. لا يجري نقاش حقيقي في مغرب اليوم. لا مكان للسؤال الصحيح: لماذا لا يتضامن ثلاثون حزباً مغربياً لهزم الإسلاميين كما فعل «نداء تونس»؟

لا جواب محددا. ومع ذلك فالانتخابات تعالج الملل السياسي.

محمد بنعزيز

كاتب وسينمائي من المغرب

حلـــم..

رباب نمر/مصر

arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»
ـ تحوّلات العلاقات اليمنية السعودية خلال قرن ـ توفيق الجند
ـ محنة مثليي الجنس في المغرب ـ صالح بن الهوري
ـ إلغاء شهادة البكالوريا المصرية! ـ إيمان رسلان
ـ تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
ـ تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة

حكايا من فلسطين

حكايا لناس فلسطين موزعة بين القهر اليومي والأمل والتحدي اللذين لم ينجح الاحتلال في اغتيالهما.
هذه المرة صور من قرية وادي فوقين قرب بيت لحم، وقرية جسر الزرقاء قرب حيفا، المحاطة بمستوطنات والمعرضة يومياً لهجمات السيطرة على الأرض والهواء.
الصور ضمن مشروع توثيقي لمنظمة «هيكس ايبر» الدولية.

عمرو وحسن وأحمد من وادي فوقين يحلّقون مع طائرتهم الورقية فوق المستوطنات.

الحاجة جميلة أم إسحاق تعيش مع عائلتها في الكهوف التي يهدّد المستوطنون بالسيطرة عليها.

(تصوير : محمد بدارنة ـ فلسطين)

مدونات

الشعب يصرف على وزرائه السابقين

في الأردن، تخيّل يا رعاك الله.. يوجد 630 وزيراً سابقاً و 15 رئيس وزراء على قيد الحياة..

يأكلون ويشربون ويتنفسّون ويخرجون ويشمّون الهوا على حسابنا، نحن أبناء الشعب وهم سبب فشل الدولة وفساد مؤسساتها المتراكم عبر عقود، أستثني منهم عدداً لا يتجاوز أصابع اليدين لا أكثر.. 160 مليون دينار يدفعها الشعب الأردني كرواتب تقاعدية لوزراء ورؤساء وزراء سابقين! لا يقدمون أي خدمة للوطن، هذا في حال قدموا خدمات سابقة وهم على كراسيهم!

160 مليون دينار ندفعها من أموالنا ويستكثرون على شباب ذيبان وشباب الوطن مطالبتهم براتب لا يقل عن 400 دينار.

من صفحة Lubna Fayez Bajjali (عن فايسبوك)

لا، مش عادي!

لا مش عادي.. لكل الذين قالوا (عادي) كل يوم هناك معتقل، لكل الذين قالوا (لا جديد) فالمعتقلون بالآلاف، وذلك تعليقاً على خبر اعتقال الكاتب والباحث ماجد المذحجي من قبل جماعة الحوثي، أقول لهم:

لا مش عادي، وحتى لو تمّ اعتقال مليون شخص سيظل اعتقال الواحد بعد المليون مش عادي، وكل اعتقال جديد هو خبر جديد وانتهاك جديد. العادي هذه خلّوها لكم، انبطحوا بها، أو تصوّروا جنبها، أو تسترّوا خلفها، سواء كنتم ممن تنتمون لجماعة الحوثي أو للجماعات المناوئة لها، أو لا تنتمون لأحد.. سيبقى هناك غيركم ممن لم ولن يتعودوا على الانتهاك أياً كان ومن أي طرف كان، ولن يصبح اعتقال شخص ما بالنسبة لهم في يوم ما أمراً عادياً.

الحمد لله على سلامة ماجد، والعقبى لجميع المعتقلين في سجون جماعة الحوثي. وأعيد بهذه المناسبة نشر رابط تقرير منظمة مواطنة «ليسوا هنا»، والذي يسلط الضوء على الاعتقالات التعسفية والاختفاءات القسرية تحت سلطة جماعة الحوثي: http://www.mwatana.org/ar/1252016458

من صفحة Radheya Almutawakel (عن فيسبوك)

عن القمة العربية في موريتانيا!

القرار الرسمي» العربي» تتحكم فيه ثلة من الأوغاد، لا فكر لهم إلا القمع والنهب واحتقار الشعوب، لذلك، لا أتوقع غير اجترار قصص الخيبة والخذلان، تسقط الأنظمة السلطوية الجائرة، لا أهلا ولا سهلا بزعماء العصابات المتحكمة في المستعمرات العربية، وأظن أن نواكشوط تتأفف الآن من حضورهم... أسمع صوتها بألم!!

عن صفحة Ahmad Jedou على فايسبوك

* * *

قبل فترة أغرقت السيول شوارع جدة وكذلك صنعت في الدوحة، ولعبت السيول في كبريات مدن المغرب قبل أشهر قليلة وتوقفت الطرق بين عدة مدن.. ويحصل الأمر من وقت لآخر في عمان والقاهرة والخرطوم. لسنا بدعا من كل وطننا العربي، وضيوفنا الكرام يدركون ذلك، ولديهم هنا سفارات وسفراء يعرفون تفاصيل البلد!

لم نخدع أحدا.. ولن نشيّد مدينة سينما لنُسكن فيها ضيوفنا ليومين ثم نطويها. سيتقاسم معنا الضيف كل ظروفنا صاحية أو ماطرَة، صافية أو عكرة.. نحن (...) نحتفي بضيوفنا بطريقتنا الشنقيطية الأصيلة، وبكرمنا المعهود والمُنتظر. وعلى من يمتهن الشماتة أن يعي جيدا أن لا شماتة في الوطن، وأن المطر كان وسيبقى بشارة خير ويُمن.

من صفحة Assia Abdarrahman على فايسبوك